

الإطار المتكامل للتنمية المستدامة وعواملها المتجددة

د. ياسمينه ابراهيم سالم

jasmenbrasal@yahoo.fr

أ. هاجر يحيى

yahia.hadjer@yahoo.com

جامعة سطيف 1

الملخص:

في خضم التطورات والمستجدات الحاصلة، برزت التنمية المستدامة كمصطلح مجدد للتنمية الشاملة؛ والتي تعني ببساطة مواجهة المعضلات الأساسية التي تعرقل التنمية في عالم اليوم؛ حيث تحول مركز الثقل في السياسات العالمية من مجرد التفكير بتجزئة التنمية إلى قطاعات ومجالات إلى التفكير في معالجة القضايا مجتمعة ووضع الخطط التنموية الشاملة لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية دون الإضرار بالعوامل البيئية؛ وذلك بالاعتدال في استخدام الموارد المتوفرة لتحسين سبل المعيشة والحفاظ على البيئة. أصبح موضوع التنمية المستدامة يحتل حيزا مهما على صعيد الاقتصاديات العالمية، وتنبع أهمية هذا الموضوع كونه يعد متنوع الجوانب ومتغيرا بتغير المعالم التي تركز عليها عوامل الاستقرار والنماء.

من خلال هذه الورقة البحثية، سنحاول تسليط الضوء على تحديد مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها وأهدافها، مع عرض المؤشرات المتنوعة والأساسية لها، لنتحول إلى دراسة أبعادها المتعددة ومدى ترابطها وتشابكها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وترسيخ معالمها، مروراً في الأخير بملامح خطة الأمم المتحدة للتنمية ما بعد عام

2015.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المستدامة، الأهداف الإنمائية للألفية.

Abstract:

In the midst of the developments taking place, sustainable development has been emerged as a remade term for the overall development; which simply means facing essential dilemmas that hamper development in the world today; where the center of gravity in global politics turned on from just thinking about segmenting development to sectors and areas to consider in addressing the issues collectively and develop plans comprehensive development of all economic and social fields without damaging environmental factors; by moderation in the use of available resources to improve livelihoods and environmental conservation. The subject of sustainable development becomes to occupy an important place in terms of global economies, and the importance of this topic stems from longer being a varied aspects and variable in conjunction with features that are underlying by stability and development .

Through this paper, we will try to shed light on defining the concept of sustainable development, its principles and objectives, showing it's essential and diverse indicators, turned to the study of its multiple dimensions and extent interdependent and interrelated to achieve the goals of sustainable development and the consolidation of its landmarks, passing finally by the features of the UN plan for development beyond 2015 .

Key words: development, sustainable development, the millennium development goals.

في خضم التطورات والمستجدات الحاصلة، برزت ظاهرة التنمية المستدامة كمصطلح مجدّد لظاهرة التنمية الشاملة، وقد أثبت الواقع بأنّ النماذج الاقتصادية التقليدية لم تستطع أن تحل مشاكل الغالبية العظمى من السكان، لاسيما تلك التي تعيش الظروف البائسة في تاريخنا المعاصر، وفي الوقت ذاته فإن السياسات المنتهجة لإحداث نقلة نوعية في اقتصاديات دول العالم أدت فعلا إلى إثراء فئات قليلة وحركت النمو في اقتصاديات معينة، وغيرت قطاعات في المجتمعات التقليدية؛ لكنها لم تسهم في حل القضايا الشائكة التي تواجه شرائح واسعة من المجتمع بل أفرزت ظاهرة التمايز الطبقي المقيت، وأكثر من ذلك ساهمت في استنزاف الكثير من الثروات الطبيعية وفي تدهور البيئة.

من هنا استدعى الأمر إعادة النظر في مفهوم التنمية وما يرتبط بها من تحولات ونمو اقتصادي، من أجل تبني سياسات للتنمية الشاملة المستدامة والنمو الدائم، يتم في إطارهما الاستخدام العقلاني للموارد والحفاظ على الحياة والمناخ والثروات ومراعاة حقوق الأجيال اللاحقة بتمديد فترة الانتفاع بالموارد المتاحة.

وقد توسع التحليل العلمي للتنمية المستدامة، ليشمل رأس المال بمفهومه الاقتصادي ورأس المال الأيكولوجي والبشري والاجتماعي، وتطورت المؤشرات المركبة لقياس عناصر الاستدامة.

إشكالية البحث: نظرا لتزايد مخاطر التحولات الجارية في دول العالم، فإن الأمر يتطلب فهم طبيعة التنمية المستدامة، وأهم ضوابطها وأبعادها ومعايير الكفاءة الاستخدامية للموارد، إضافة إلى أهم التحولات والسياسات التي يُستدعى القيام بها لضبط المسار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لتحوّل مجتمعنا تحولا يعكس الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية، ومن ثم تلبية الاحتياجات المجتمعية الحالية والمستقبلية للأجيال المتعاقبة؛ وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما القضايا التي يجب الاهتمام بها؟ وما الإستراتيجيات التي يمكن إرساؤها للانطلاق في تحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، نحاول أن نجيب عن التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما الطرح الفكري للتنمية المستدامة؟
 2. كيف يُنظر لمؤشرات التنمية المستدامة وما مختلف أبعادها؟
 3. ما مستجدات خطة التنمية المستدامة من قبل منظمة الأمم المتحدة؟
- أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعريف بالتنمية المستدامة وأهميتها وأهدافها وذكر أبعادها ومجالاتها ونظرياتها والتركيز على أولوياتها ومؤشرات قياسها، وإلقاء نظرة عن التحولات الحاصلة في الأهداف الإنمائية للألفية.
- خطة البحث: من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع نقوم بتقسيم البحث إلى أربع محاور:
- المحور الأول: مدخل للتعريف بالتنمية المستدامة؛
- المحور الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة؛
- المحور الثالث: أبعاد التنمية المستدامة؛
- المحور الرابع: جديد خطة الأهداف الإنمائية للألفية؛ ويتم التطرق فيه إلى أهم مستجدات خطة الأمم المتحدة فيما يخص التنمية المستدامة ونقاط التحول في سياساتها لما بعد 2015.

II مدخل للتعريف بالتنمية المستدامة

صارت التنمية المستدامة مسارا جديدا للتنمية من شأنه الإبقاء على التقدم الإنساني في العالم وحتى في المستقبل البعيد.

1 مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة

مر مفهوم التنمية المستدامة بالعديد من المراحل منذ بداية الخمسينات إلى الآن.

أ) التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي: في هذه المرحلة جرى الربط بين التنمية والتقدم الاقتصادي، بمعنى القدرة على الحصول على المزيد من السلع والخدمات التي تشبع

حاجات الإنسان والتي تتزايد بصورة مستمرة(1)، واتجه الاهتمام إلى النمو الاقتصادي في الناتج القومي ومقارنته بنمو السكان لقياس نصيب الفرد من السلع والخدمات كمؤشر على النمو(2).

وعلى إثر ذلك دعت الدول المتقدمة إلى تقديم مساعدات رأسمالية، على نحو ما فعله مشروع مارشال لأوروبا، وتبعاً لذلك رفع الرئيس كينيدي في يناير 1961م شعار مساعدة الأغنياء للفقراء من أجل إحداث تنمية لمواجهة الدعوة الاشتراكية، وأنشأت الأمم المتحدة في 1957م صندوقاً خاصاً لدعم البنية الأساسية والتصنيع، تحول في عام 1965م إلى برنامج إنمائي(3).

في مقابل ذلك اعتبر روستو **Rosto 1956-1960**م أن الانتقال من التخلف إلى التقدم يحدث عبر سلسلة من المراحل، ومن أهم الأسس الضرورية للانطلاق:

- ✓ تعبئة المدخرات من أجل تحقيق قدر كاف من الاستثمارات لتسريع عملية النمو؛
 - ✓ في كل مرحلة يلعب "القطاع القائد" الدور الأساسي؛
 - ✓ أدى التركيز على التصنيع كمدخل للتنمية إلى عدم الاهتمام كثيراً بالزراعة.
- تعرض هذا التفكير القاضي بحتمية مرور الدول المختلفة بالمراحل نفسها لانتقادات كثيرة، وأكد اليونسكو على الحقائق والاعتبارات العملية الوطنية والثقافية التي تقود التنمية الذاتية، وتبلور رأي يقول أن الأمر يتعدى المنظور الاقتصادي (4).

ب) التنمية وفكرة النمو والتوزيع: هنا اتجه الاهتمام إلى القضايا الاجتماعية، فعُرفت الأمم المتحدة **1969م** التنمية الاجتماعية بأنها: "زيادة قدرة النظام الاجتماعي والمؤسسات والخدمات والسياسات على استخدام الموارد في توليد تغيرات مواتية في مستويات المعيشة بمعناها وفقاً للقيم الاجتماعية السائدة، وتوزيع أفضل للدخل والثروة والفرص". وقد رد آخرون قول ماركس بأن المشكلة لا تكمن في السكان بل في سوء توزيع الموارد في ظل النظام الرأسمالي الذي يصيب الكثيرين بالفقر والجوع، وانطلقت من نانتير في فرنسا حركة طلابية في **1968/03/22م** تعبر عن سخطها على النظام

التعليمي العتيق وعلى الأوضاع المعيشية، وامتدت الحركة إلى جامعات ودول أوروبية أخرى لاسيما ألمانيا الغربية(5).

ج) التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة أو المتكاملة: في أعقاب دعوة المؤتمر الرابع لقمة عدم الانحياز بالجزائر شهر سبتمبر 1973م لإقامة نظام اقتصادي أكثر عدالة، وأقدر على تحقيق التقدم للبشرية وصيانة السلام العالمي، ثم نصر العرب في أكتوبر 1973م المصحوب برفع أسعار النفط خمسة أضعاف، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة خاصة لدراسة "قضايا المواد الخام والتنمية" للمرة الأولى، ومناقشة أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي، واتخذت القرار 6/3201 في 1954/01/01م بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على العدالة والمساواة في السيادة والاعتماد المتبادل وضمان التعاون بين جميع الدول، من أجل تصحيح التباينات والعمل على تضيق فجوة الاتساع بين الدول المتقدمة والدول النامية، وضمان التسريع المطرد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق السلام للأجيال كلها(6).

وفي العالم المتقدم اعتبرت القضية أن نمط النمو السائد فيها يهدد بنفاذ الموارد غير المتجددة، فأجرى نادي روما دراسة حول المحددات الايكولوجية للنمو عام 1972م. كما كُلف 22 خبيراً بتقديم آراء بشأن نظام اقتصادي عالمي جديد يراعي عدالة توزيع الدخل على المستوى العالمي.

وفي جانب منهج التنمية شملت المراجعات(7):

أولاً: انتقاد الاقتصاد على استهداف زيادة الإنتاج والاستهلاك، والفشل في التوفيق بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية؛

ثانياً: إهمال قضايا التوزيع اعتقاداً بأن النمو في الناتج القومي الإجمالي تتساقط ثماره على الفقراء؛

ثالثاً: عجز الصناعة عن استيعاب العدد المتزايد من العمال؛

رابعاً: مراجعة مفهوم التخلف؛

خامسا: تم تناول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والبيئة للمرة الأولى في مؤتمر البيئة الإنسانية في ستوكهولم عام 1972م، وإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

د) التنمية المستدامة، العقد الضائع للتنمية: في سنة 1972 قام نادي ريو بنشر تقرير حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية وتوقعات ذلك إلى غاية سنة 2001 ومن أهم نتائجه أنه سيحدث خلل خلال القرن 21 بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية(8).

وفي مبادرة بعنوان: موارد أرضية من أجل سكان المستقبل قسم الفاو 117 دولة نامية إلى ست مناطق على أساس بيانات عن التربة والطوبوغرافيا والخصائص المادية الأخرى للأرض وبيانات المناخ، لتقدير الغلة الممكنة للمحاصيل الغذائية؛ وقدرت طاقة العمل بحساب الأسعار المستمدة من الناتج وقسمته على مقياس الفاو ومنظمة الصحة للحد الأدنى للسرعات. اتضح من هذه الحسابات أن الأرض يمكنها أن توفر الغذاء لضعف سكان عام 1973م أو 1.6 مثل للعدد المتوقع آنذاك لعام 2000م(9).

إن من الطبيعي في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان: مستقبلنا المشترك؛ حيث نشر لأول مرة عام 1987م والذي عرف التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق حاجاتها"(10).

بعد ذلك اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1989 قرارها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في البرازيل بمدينة ريو دي جانيرو سنة 1992، وقد خرج هذا المؤتمر بمجموعة من الوثائق القانونية تمثلت في إعلان قمة الأرض، وجدول أعمال القرن 21، ومبادئ حماية الغابات بالإضافة إلى اتفاقية التغيرات

المناخية وكذا اتفاقية التنوع البيولوجي، وتجدر الإشارة إلى أن كل هذه النصوص تضمنت الإشارة إلى فكرة التنمية المستدامة(11). ويلخص الجدول الموالي أهم مراحل تطور مفهوم التنمية.

الجدول 01: مراحل تطور مفهوم التنمية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات	التنمية = النمو الاقتصادي
2	منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات	التنمية = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
3	منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات	التنمية الشاملة = التوفيق بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية
4	منذ قمة الأرض 1992	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل + التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر: من إعداد الباحثة

2 مفهوم التنمية المستدامة

لعل معظم المفاهيم المنتشرة الآن حول التنمية المستدامة تقوم على نفس الأسس والمنطلقات غير أنها تختلف في أسلوب طرحها، ولتوضيح مصطلح التنمية المستدامة نتطرق للمفهوم اللغوي وتحديد المفهوم الشامل لها كما يلي:

أ) **المفهوم العلمي:** ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"(12)، وعرف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية على أنها تلك

التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً. وعرفها وليم روكز هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة" (13).

هنا يمكن القول أن التنمية المستدامة في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجدد الطبيعة، أما بالنسبة للموارد غير المتجددة فإنه يجب الترشيد في استخدامها، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد، وفي كلا الحالتين فإنه يجب أن تُستخدم الموارد بطرق وأساليب لا تقضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها على اعتبار أن مستقبل السكان مرهون بمدى صحة بيئتهم (14).

ب) **تعريف شامل للتنمية المستدامة:** إن أحسن تعريف للتنمية المستدامة هو ذاك الذي ورد في تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية المعروف بتقرير برونتلاند The Brundtland Report سنة 1987م الذي يعرف التنمية المستدامة على أنها: "تلبية احتياجات الحاضر دون التخلي عن الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها"، ويتضح من هذا التعريف الرؤية المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية، والمحافظة على حقوق الإنسان آنيا ومستقبلا (15).

3 مبادئ التنمية المستدامة

إن العلاقة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى هي التي حددت المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة ومحتواها (16):

أ) استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة

يُعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطاً أساسياً لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة؛ وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وأن أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيراً مباشراً في عناصر النظم الفرعية الأخرى، ومن ثم في النظام الكلي للأرض، لذلك تعمل التنمية المستدامة من

خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية، وبشكل يفرض في النهاية إلى ضمان توازن بيئي للأرض.

يمكن القول أن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، دون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي؛ فالمشاكل البيئية ترتبط إحداها بالأخرى، فاجتثاث الغابات والأحراش مثلاً يؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية، وهذا يزيد بدوره في انجراف التربة وتعريتها، من جانب آخر فإن مشكلات البيئة مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية، فالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم هي المسؤول المباشر والرئيس عن تدهور التربة وتدمير الغابات.

ب) المشاركة الشعبية

التنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي؛ وهذا يعني أنها تنمية من أسفل، يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل أساسي من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ولعل من الأسباب التي جعلت من التنمية المستدامة تنمية من أسفل تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية وتعمل على تشكيله وفق نمط معين؛ حيث يمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية:

تستطيع الحكومات أو المجالس المحلية الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض، من خلال تحسين نظم المواصلات، وتطوير برامج خاصة بترشيد استهلاك الطاقة؛ وستكون النتيجة الحد من مشكلات التلوث والازدحام المروري، وانخفاض النفقات المرصودة لهذه الغاية، ومن ثم زيادة قدرة الهيئات المحلية الاستثمارية، مما يساعد على تحسين نوعية حياة السكان؛

الحكومات والمجالس الحكومية المحلية مسؤولة عن إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية، وحتى وقت قريب كانت تقوم بحرق النفايات أو بإلقائها

في المحيط أو بتصديرها؛ وفي الوقت الحاضر أصبحت الهيئات المحلية معنية بتطوير برامج خاصة لتقليل كمية النفايات، مثل: برامج التدوير وإعادة التصنيع، ويقع ضمن اختصاصات الهيئات المحلية أيضا إيجاد أسواق للبضائع التي يتم تصنيعها من النفايات؛ مثل هذه البرامج ستعمل على إيجاد بيئة نظيفة وكذا ترشيد استخدام الموارد، ومن ثم تحسين نوعية الحياة، خاصة أن برامج ومشاريع تدوير النفايات توفر مئات فرص العمل الجديدة إلى جانب فوائدها البيئية؛

يقع ضمن مسؤوليات الهيئات المحلية أيضا الحد من انبعاث كلور فلور الكاربون المسؤول عن تدهور طبقة الأوزون؛ وذلك من خلال عدم تشجيع السكان على استخدام المواد والبضائع التي تحتوي على هذه المادة، أو منع استهلاك مثل هذه المواد والبضائع، وهذا بدوره سيساعد في تحسين مستويات الصحة العامة للسكان، ويحول دون تنامي تكلفة العناية الصحية؛

الهيئات المحلية معنية بتخفيض استهلاك مشتقات النفط من خلال إيجاد أنماط استخدام الأرض؛ بحيث تعمل على تقصير مسافة رحلة العمل اليومية، وكذلك من خلال تشجيع السكان على استخدام وسائل النقل العام والاستثمار في نظم المواصلات، وإنشاء شبكات من طرق النقل الفعالة، وهذا بدوره سيعمل على تحقيق الازدهار المحلي من خلال تقليل تكلفة التنقل للسكان وأيضا من تلوث الهواء. وهذا يوصلنا إلى اختصار الأهداف في العناصر التالية:

- ✓ معدلات استغلال الموارد يجب ألا تتجاوز معدلات تجدها في الطبيعة؛
- ✓ الملوثات والنفايات الناجمة عن نشاطات الإنسان يجب ألا تزيد عن معدل القدرة البيئية للتخلص منها؛
- ✓ الموارد الطبيعية يجب استغلالها بعقلانية؛
- ✓ التحول من استخدام الموارد غير المتجددة إلى الموارد المتجددة؛
- ✓ استخدام الموارد المحلية المتاحة بدل جلب الموارد من مناطق بعيدة؛
- ✓ إنتاج البضائع التي يمكن أن يعاد تدويرها وتصنيعها من جديد بدل البضائع التي تنفذ نتيجة للاستهلاك؛
- ✓ المساواة في توزيع عوائد النمو والتنمية مكانيا وطبقيا.

4 أهداف التنمية المستدامة

إن من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية(17):

المياه: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدامها في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية؛ والاستدامة الاجتماعية تهدف إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة؛ وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها.

الغذاء: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصدير؛ وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي؛ وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

الصحة: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل؛ وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة؛ وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

المأوى والخدمات: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات؛ أما الاستدامة الاجتماعية فتهدف إلى ضمان الحصول على السكن المناسب بسعر مناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية؛ والاستدامة البيئية تهدف إلى ضمان الاستخدام المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

الدخل: تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي؛ أما الاستدامة الاجتماعية فتهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي؛ وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

ويتم تلخيص ما سبق من خلال الجدول الموالي.

الجدول 02: أهداف التنمية المستدامة

الأهداف	المياه	الغذاء	الصحة	المأوى والخدمات	الدخل
الاستدامة الاقتصادية	الاستخدام المثالي للمياه في جميع المجالات	رفع الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي	الرعاية الصحية والوقائية	الإمداد الكافي والكفاءة لموارد البناء	زيادة الكفاءة الاقتصادية والتشغيل
الاستدامة الاجتماعية	تأمين الحصول عليها بشكل كاف	تحسين الإنتاجية على المستوى الفردي	فرض معايير الوقاية وضمان الرعاية الصحية	توفير السكن ومختلف الخدمات بالسعر	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف
الاستدامة البيئية	حماية موارد المياه وأنظمتها الايكولوجية	الحفاظ على الموارد التي تضمن الغذاء	حماية الموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية	الاستخدام المثالي للأراضي والغابات والطاقة...	الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية

المصدر: من إعداد الباحثة

III مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشرات الأكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة؛ طورتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة وتسمى عادة بمؤشرات الضغط

والحالة والاستجابة؛ حيث اقترحت 59 مؤشرا يتم تصنيفها إلى أربعة جوانب رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، بيئية، مؤسسية. يتم الاختصار فيها على ما يلي(18):

1 المؤشرات والقضايا الاجتماعية

تشمل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة العناصر التالية:

أ) المساواة الاجتماعية

تتضمن فرص التشغيل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة؛ وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقق، وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية هما:

الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل؛ حيث تتجاوز البطالة العالمية 200 مليون شخص(19)؛

المساواة في النوع الاجتماعي: تُقاس من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة بمعدل أجر الرجل.

ب) الصحة العامة والتعليم

هناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة؛ فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة والعكس، أما أهم المؤشرات الرئيسة للصحة فهي:

حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال؛

الوفاة: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات؛

الإصحاح: ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه؛

الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ونسبة التطعيم لدى الأطفال.

هناك ارتباط حسابي مباشر بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي، أما مؤشراتته فهي:

مستوى التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي؛

محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

ج) السكن والأمن

إن شروط الحياة وخاصة في المدن الكبيرة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري، وتقاس حالة السكن بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص. أما بالنسبة للأمن فيتعلق بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية، ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل مئة ألف شخص من سكان الدولة.

د) السكان

نلاحظ أن هناك علاقة عكسية واضحة ولا جدال فيها بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام، مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية.

2 المؤشرات والقضايا البيئية

يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية وعلى البيئة.

أ) الغلاف الجوي والأراضي

من أهم قضاياها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء، وتنعكس بشكل مباشر على صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي، كما أن لبعضها تأثيرات غير قابلة للانعكاس والتراجع؛ وهناك ثلاث مؤشرات رئيسية، وهي:

التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاث ثاني أكسيد الكربون؛

ترقق طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون؛

نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

أما بالنسبة للأراضي فهي لا تتكون فقط من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها، وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها؛ ومن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي فهي:

الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي الزراعية مقارنة بالمساحة الكلية واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية؛

الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات؛

التصحر: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛

الحضنة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

ب) البحار والمحيطات والمناطق الساحلية

بما أن البحار والمحيطات تشغل ما نسبته 70٪ من مساحة الكرة الأرضية؛ فإن إدارتها بطريقة مستدامة بيئيا هو أحد أكبر التحديات، نظرا لتعدد الأنظمة البيئية للمحيطات وهشاشتها؛ ومما يزيد من أهمية هذه الأنظمة أن أكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية؛ ومن ثم تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار.

تواجه المحيطات والأنظمة البحرية العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل، تراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك، تلوث نوعية مياه البحر وغيرها من المشاكل، أما المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية هي:

المناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية؛

مصائد الأسماك: وتقاس بوزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

ج) المياه العذبة

هذا العنصر من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، وتجد كل الدول التي تتميز بقلّة مصادر المياه نفسها في وضع اقتصادي واجتماعي صعب. تعتبر أنظمة المياه العذبة من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضا للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية، كما أن إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئيا هي من أهم التحديات والمصاعب التي تواجه دول العالم حاليا.

د) التنوع الحيوي

لا تعتبر حماية التنوع الحيوي واجبا بيئيا وأخلاقيا فحسب، لكنها أساسية لتأمين التنمية المستدامة؛ حيث الإقرار بالترابط الوثيق بين التنمية والبيئة، وهناك أيضا ترابط أساسي بين العمليات الاقتصادية وفقدان أو حماية التنوع الحيوي.

3 المؤشرات والقضايا الاقتصادية

هي عبارة عن معطيات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما في فترة زمنية معينة؛ وتتلخص في:

أ) البنية الاقتصادية

لعل أهم المؤشرات الفرعية المستخدمة في تحديد البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالتالي:
الأداء الاقتصادي: يمكن قياسه من خلال معدل الدخل الوطني للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني؛

التجارة: وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات؛

الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج الوطني الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي.

ب) أنماط الإنتاج والاستهلاك

يتميز العالم بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال، وأنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في دول الشمال أو الجنوب، ويرى مختصون في البيئة أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه

الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية؛ فلا بد من تغييرها بهدف المحافظة على تلك الموارد، وجعلها متاحة لكل سكان العالم، وضمان بقائها للأجيال القادمة، ويقع الجزء الأكبر من المسؤولية في الحفاظ عليها على الدول المتقدمة؛ وتتمثل أهم هذه الأنماط في:

استهلاك المادة: تقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج؛

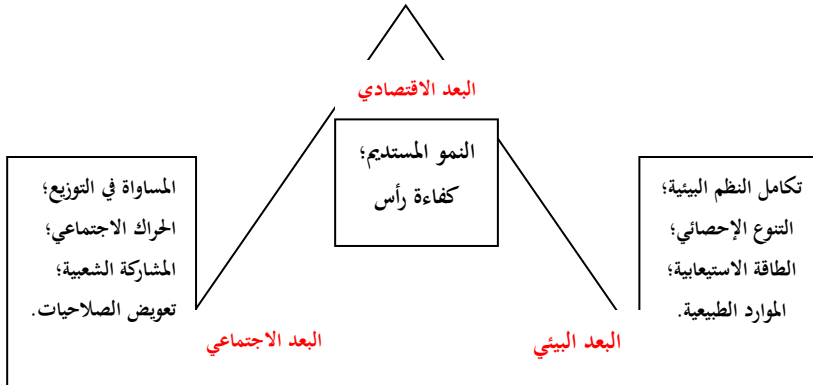
استخدام الطاقة: تقاس بالاستهلاك السنوي الفردي، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي وكثافة استخدامها؛

إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة والنفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات، بالإضافة إلى النقل والمواصلات.

IV أبعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي، يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، ولا يكفي وصف هذه الأبعاد بأنها مترابطة معا كما يظهر في الشكل الموالي.

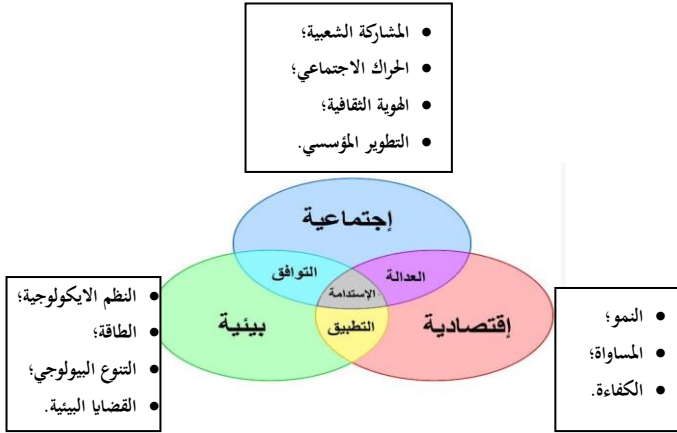
الشكل 01: أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: بالاعتماد على: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 41.

بل لابد من إشارة واضحة وصريحة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة، ويمكن التعامل معها على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة، حيث تتكون كل منظومة فرعية من هذه المنظومات من عدد من المنظومات الفرعية الأخرى، أو العناصر التي يمكن تحديدها في الشكل الموالي(20):

الشكل 02: منظومات التنمية المستدامة



المصدر: بالاعتماد على: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 46.

وتتلخص أبعاد التنمية المستدامة فيما يلي(21):

1 البعد الاقتصادي

لأجل بيان أهمية هذا البعد في التنمية المستدامة يمكن إدراج النقاط التالية:

أ) حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: يلاحظ أن سكان الدول المتقدمة يستغلون، قياساً على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية؛ فمثلاً: استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الدول المتقدمة أضعاف مضاعفة عن الدول الأخرى(22).

(ب) إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبدّد للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر: تحقيق مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة.

(ج) مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة؛ لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات، ومن ثم إسهامها في مشكلات التلوث العالمي، كان كبيراً بدرجة غير متناسبة، يضاف إلى هذا أن الدول الغنية لديها الموارد المالية التقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، والصدارة تعني أيضاً توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

(د) تقليص تبعية البلدان النامية: ثمة جانب من الروابط الدولية بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة؛ ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد في البلدان الصناعية، يتباطأ نحو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية، وتنخفض أسعار السلع الأساسية أكثر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاجها احتياجاً ماساً. ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات، لتنمية القدرات وتأمين الاكتفاء الذاتي.

(هـ) التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: تعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة؛ لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية.

(و) المساواة في توزيع الموارد: وتتمثل في: جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة؛ فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية، وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى

وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام النخبة فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

ز) الحد من التفاوت في الدخول: إن التنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل، وإتاحة حياة الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء، وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية لإكسابها الشرعية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل شأن، وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية، لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النور الآسيوية مثل: ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان.

ح) تقليص الإنفاق العسكري: إن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

ويتعين في الأخير أن نوجز بشكل آخر أهم الأبعاد الاقتصادية فيما يلي(23):

- ✓ معدلات النمو في الإنتاج والناتج؛
- ✓ الفائض أو العجز في الميزانية العامة؛
- ✓ المعدل السنوي للتضخم؛
- ✓ التقدم التقني؛
- ✓ وضع قطاع الصناعة وتطوره وتحديثه؛
- ✓ استخدامات الطاقة والمياه والموارد الأخرى؛
- ✓ أوضاع شبكات الطرق ووسائل النقل؛
- ✓ أوضاع الدين الخارجي وأعباء خدمة الديون.

2 البعد الاجتماعي

يتمثل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في عدم تهيش الجماعات، وتدمير مقوماتها الثقافية والروحية، إن الإستراتيجيات التي تعتبر منسجمة مع التنمية المستدامة تتوقف على القيم الحاضرة، إذ لا يمكن التنبؤ بقيم الأجيال المستقبلية، غير أن هذا لا يعطي مبررا لتدمير الهوية الثقافية السائدة، فذلك يجعل الأفراد عرضة للعديد من أشكال الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية(24).

إن فكرة التنمية المستدامة تبرز في هذا المجال كدعامة أساسية في رفض الفقر والبطالة والتفرقة التي تظلم المرأة والهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، ويتجلى هذا البعد الاجتماعي كأساس الاستدامة عن طريق العدل الاجتماعي.

وعليه يمكن إبراز هذا البعد من خلال النقاط التالية:

أ) تثبيت النمو الديمغرافي (ضبط السكان): إن الزيادة السكانية تفوق 80 مليون نسمة كل سنة، وهذه الزيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، إضافة إلى ذلك فإن 85٪ من هذه الزيادة هي في دول العالم المتخلف، والتنمية المستدامة من خلال هذا البعد تعني العمل على تثبيط نمو السكان (تخفيض معدلات نمو الولادات)؛ فالنمو المتزايد للسكان يؤدي إلى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية المحدودة وعلى إمكانيات الدول وقدراتها على توفير الخدمات اللازمة لجميع السكان.

ب) مكانة الحجم السكاني (الحجم النهائي للسكان): إن قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، فالحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية له أهميته؛ لأن النظرة المستقبلية في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة تتنبأ بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11.6 مليار نسمة، وهذا أقل من ضعف عدد السكان حاليا، هذا النمو السكاني يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية.

ج) أهمية توزيع السكان: يلعب عنصر توزيع السكان دورا مهما في التنمية المستدامة؛ فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة، بما يتسبب في تدمير النظم الطبيعية المحيطة بها، ومنه فإن التنمية الريفية وانتهاج أساليب الإصلاح الزراعي واستخدام طرق تكنولوجية متطورة ضرورية لنجاح التنمية المستدامة.

د) الصحة والتعليم: إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة فمثلا هناك ارتباط كبير بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نقية وغذاء صحي ورعاية صحية جيدة، تعتبر من أهم مبادئ التنمية المستدامة. كما أن التعليم يعتبر من أهم المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تم التركيز على التعليم في فصول وثيقة الأجندة 21؛ حيث أن التعليم أهم المواد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة؛ وللتعليم ثلاثة أهداف هي:

✓ إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة؛

✓ زيادة فرص التدريب؛

✓ زيادة النوعية العامة.

هـ) الأسلوب الديمقراطي في الحكم: يُعد الحكم الراشد على الصعيد الدولي أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة؛ فالتنمية بالمفهوم الواسع ترتفع إلى مستوى السياسة، فتعالج مسألة الحكم والعلاقة بين الناس والإدارة الحاكمة، إضافة إلى الإدارة العامة الرشيدة باعتبارها من مكونات الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

3 البعد البيئي

في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972م، اتضحت العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة، وشكلت مشكلة كبيرة للمجتمعات العالمية، وتوقعت تقارير منشورة لمنظمات مهتمة بالشؤون الإنسانية نزوح ما يقارب مليار شخص بحلول سنة 2050م من أماكن سكنهم بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية ومشاريع التنمية الكبرى؛ وعلى هذا يمكن إبراز هذه الأبعاد فيما يلي:

أ) الأرض: بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليل من إنتاجها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وهذه قضية معقدة وهامة جدا في علاقتها بالتنمية المستدامة؛ ومن ثم فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيس مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها.

ب) حماية المناخ من الاحتباس الحراري: إن الاستخدام الكثيف للمحروقات أصبح مصدرا رئيسا ملوثا للهواء في المناطق العمرانية، والاحتباس الحراري وثقوب الأوزون الذي يهدد بتغيير المناخ، والمستويات العالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها.

ج) البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: تشغل البحار والمحيطات ما نسبته 70٪ من مساحة الكرة الأرضية؛ وهذا ما يجعل إدارة هذه المناطق من المهام الصعبة، وذلك راجع لتعدد الأنظمة البيئية للمحيطات، كما أن النظام البيئي البحري يشكل عادة العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك.

د) صيانة المياه: تعني وضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، في ظل التزايد السكاني وتكاثر متطلبات التنمية على المياه، وهي في الغالب مورد غير متجدد ومعرض للاستنزاف والتلوث، مسألة تزداد تعقيدا وصعوبة وستبقى من أخطر معوقات التنمية المستدامة في العالم في السنوات المقبلة.

هـ) الطرق والأنابيب: من أكبر القضايا البيئية التي ترتبط بالتنمية في المناطق النائية والمتخلفة تتمثل في تشييد الطرق وفتح معابر للأنابيب الناقلة للبترول أو الغاز أو الماء عبر المناطق التي لم يتوصل إليها الإنسان من قبل، ولهذا فإن المستوطنين والصيادين قد يتحركون من خلال هذه الطرق والمنافذ ويلحقون أضرارا بالبيئة(25).

و) التنوع الحيوي: يعتبر التنوع الحيوي من أهم عناصر التنمية المستدامة، وفي هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال بدرجة كبيرة(□ م)؛ ومن أجل معالجة مثل هذه القضايا، وضمان تحقيق التنمية المستدامة يستوجب اعتماد تكنولوجيات الاستكشاف وتجنب كل ما من شأنه أن يلحق أضرارا بالبيئة، وهذا يتطلب من المجموعة الدولية الضغط على توفير هذه التكنولوجيات واستعمالها من طرف مختلف حكومات دول العالم(27).

بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة سابقة الذكر، وبعد إبراز طبيعة العلاقة بينها فإن هناك بعدا آخر يمكن إدراجه، وذلك باعتباره آلية من آليات الحد من استنزاف الموارد بجميع أنواعها.

4 البعد التكنولوجي

ويتجلى هذا البعد في النقاط التالية(28):

أ) استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصحية: كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها، وفي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة لا منفذ لها، وأشبه هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة، أو لعمليات التبيد وتكون أيضا نتيجة للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية، والتنمية المستدامة هنا تعني التحول إلى تكنولوجيا أنظف واستهلاك طاقة أقل.

ب) الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة بالنصوص القانونية الرادعة: تُعتبر التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية أكثر تسببا في التلوث من سليلتها المستخدمة في الدول المتقدمة، والتنمية المستدامة تعني التوجه نحو التكنولوجيات المحسنة، وكذلك الاعتناء بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها، ولسد الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والمتخلفة يجب إقامة علاقات تعاون تكنولوجية سواء باستحداث أو تطوير تكنولوجيات أنظف وذات فكرة عالية تناسب ظروف الدول النامية.

ج) الحد من انبعاث الغازات: في هذا المجال تهدف التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وكذلك من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة النظيفة لإمداد المجتمعات الصناعية، ويستوجب على الدول الصناعية اتخاذ خطوات جزئية للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، واكتشاف تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة.

د) الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون: تهدف التنمية المستدامة إلى عدم تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض؛ فاتفاقية كيوتو جاءت مطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو

أمر ممكن، لكنّ تعنّت الولايات المتحدة الأمريكية جعلها تزوّر التوقيع على هذه الاتفاقية مادام أن لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك.

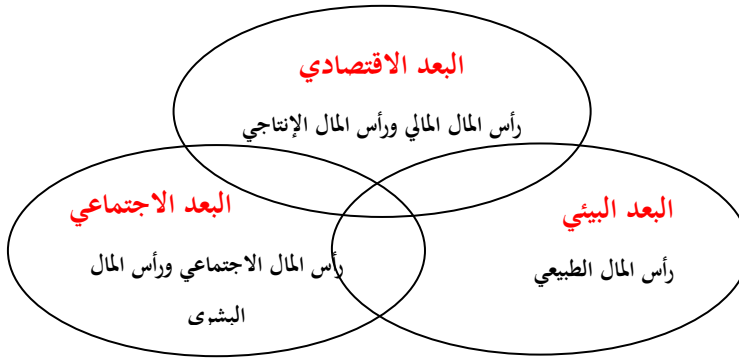
5 رأس المال والاستخدام الأمثل للموارد في التنمية المستدامة

يندرج هذا ضمن أسس وقواعد معينة لا يمكن تجاهلها.

أ) أنواع رأس المال

تنطوي التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة على ضرورة إجراء تغييرات رئيسة وضرورية في المجتمع، ولكي تقوم هذه التنمية على قاعدة صلبة لا بد أن تستند وتعتمد على واقع مخزون رأس المال الذي يديمها، ورأس المال هنا لا يقصد به رأس المال بمفهومه التقليدي المعروف بوصفه أحد عناصر الإنتاج ومكوناته إنما رأس المال الذي يشمل كل معطيات ومقدرات المجتمع، ويعكس محتويات ومكونات أبعاد التنمية (29). رأس المال بالمفهوم السابق يمكن بيانه في الشكل الموالي:

الشكل 03: مفهوم رأس المال في أبعاد التنمية المستدامة



وعليه يكون:

رأس المال المالي: ويقصد به رأس المال المادي أو النقدي؛

رأس المال الطبيعي: ويعني الموارد الطبيعية والنظم البيئية؛

رأس المال الإنتاجي: ويشمل الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات؛

رأس المال البشري: ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة؛

رأس المال الاجتماعي: ويشمل الثقافة الاجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها.

ولتحقيق التنمية المستدامة فإنه لا بد من التحول من تكنولوجيات تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيات المعلومات؛ وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي.

ب) الاستخدام العقلاني للموارد

يتمثل الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية الذي تقوم عليه التنمية المستدامة في مجموعة المبادئ الرئيسة الآتية(30):

أولاً: تحديد مناطق تنفيذ النشاطات الاقتصادية: يجب عند اختيار مناطق تنفيذ الأنشطة التنموية الموازنة بين الكلفة البيئية والكلفة الاقتصادية وعدم التركيز على الثانية وإهمال الأولى.

ثانياً: حجم الموارد الطبيعية الكامنة وكميتها: الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية أو استخراجها لاستخدامها في نشاط اقتصادي معين يجب أن يتوقف عند النقطة التي تبدأ عندها الآثار البيئية السلبية بالظهور.

ثالثاً: تحسين مخرجات المشاريع الاقتصادية: يرتبط هذا المبدأ بنوعية مخرجات المشاريع أو النشاطات الاقتصادية، فالتأثيرات السابقة لنوعية مخرجات النشاط يعتمد على كم ونوع المورد المستغل، وعلى تكنولوجيا استخراج أو استغلال أو نقل المورد.

رابعاً: زمن التنمية ووقتها: يتمثل هذا المبدأ في مدى تأثير مدة أو وقت التنمية بالعمليات الطبيعية التي تقود إلى تغييرات في نوع وكم ودرجة بقاء المورد في الطبيعة، فتشريع عمليات استغلال مورد معين باستخدام تقنيات معينة لا يؤثر فقط على كلفة عملية التنمية بل ينعكس أيضاً على زيادة الكلفة الاجتماعية والبيئية للتنمية.

V جديد خطة الأهداف الإنمائية للألفية

في سبتمبر 2011، أسس الأمين العام للجمعية العامة للأمم المتحدة فريق عمل معني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، وانطلق الفريق في العمل جانفي 2012 لتكوين مادة مرجعية لتوجيه المناقشات الجارية والمشاورات الموسعة بين الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط

الأكاديمية، ومؤسسات القطاع الخاص. يضم الفريق مجموعة من كبار الخبراء مكلفين من رؤساء أكثر من 50 هيئة من منظومة الأمم المتحدة ومن منظمات دولية أخرى. ويتم شرح محتوى الإطار ضمن العناصر التالية(31):

1 تقييم ومراجعة إطار الأهداف الإنمائية للألفية

في عام 2000، وضع قادة المجتمع الدولي، في صيغة إعلان الألفية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، رؤية مشتركة للتنمية تقوم على مبادئ: الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسؤولية المشتركة. من مواطن قوة إطار الأهداف الإنمائية تركيزه على مجموعة من الأهداف الإنمائية المحددة بمهلة زمنية تنتهي عام 2015 تتمثل في: القضاء على الفقر والجوع، تعميم التعليم الأساسي، تخفيض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، تحسين صحة الأمهات، تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الايدز والملاريا وغيرها من الأمراض، ضمان الاستدامة البيئية وبناء الشراكة العالمية للتنمية. وقد اتسمت بالبساطة والشفافية، وجمعت بين الطموح في الرؤية والواقعية في الطرح.

بينما ركز الإطار على الأهداف النهائية، فمن مواطن ضعفه أنه لم يقدم توجيهات وافية بشأن كيفية تحقيقها، وتسبب هذا في ضياع فرصة تقديم الاستشارات بشأن معالجة الأسباب الجذرية للفقر واكتساب القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية. وأهمل الإطار قضايا العمل المنتج، العنف ضد المرأة، الحماية الاجتماعية، عدم المساواة، الإقصاء الاجتماعي، التنوع الحيوي، سوء التغذية، الصحة الإنجابية والتغيرات الديمغرافية، السلام والأمن، الحكم، سيادة القانون وحقوق الإنسان. وفي رأي النقاد أن مثل هذه النقائص كان يمكن تجنبها إذا ما تطرقت للمزيد من المشاورات الشاملة.

2 دروس خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015

في المناقشات التي جرت بشأن الخطة، رأت الغالبية في نموذج الأهداف والغايات والمؤشرات المحددة مصدر قوة لإطار الأهداف الإنمائية للألفية، يجب الإبقاء عليه في أي إطار إنمائي جديد.

نصت الخطة على أهمية التنبيه إلى عدم تفويت فرصة تناول سبل تحقيق الغايات في الخطة الجديدة، دون وضع مخططات تفصيلية، لأن نهجا واحدا لا ينطبق على الجميع، ولا بد من توخي المرونة اللازمة حسب الاحتياجات. تكون التنمية البشرية والقضاء على الفقر في صلب أي خطة جديدة للتنمية، إضافة إلى التركيز على مواضيع لم تتطرق لها الأهداف الإنمائية من بينها: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وبينها، معالجة تغير المناخ، تحسين المناعة في مواجهة الكوارث الطبيعية، معالجة العوامل الديمغرافية والأوبئة، قضايا التوسع العمراني، إحلال السلام والأمن، بناء أنظمة الحكم وقدرات الدولة، احترام حقوق الإنسان والتنوع الثقافي.

3 أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015

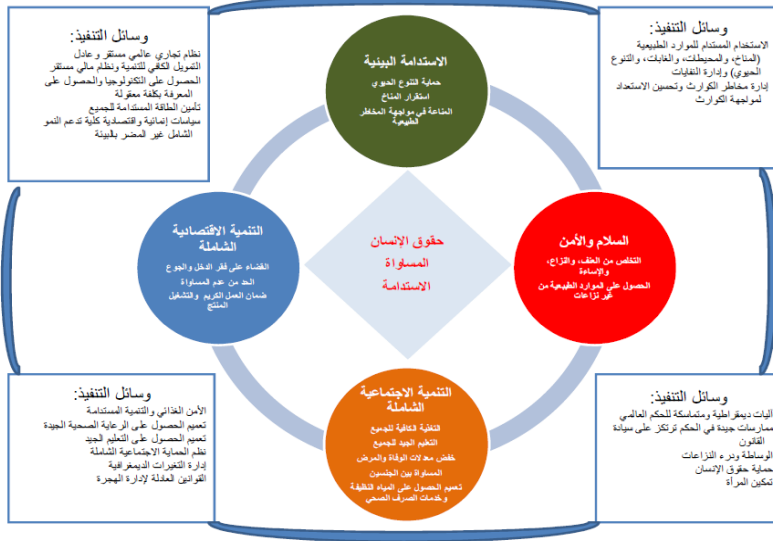
بناء إطار محدد (1) ينطلق من ثلاثة مبادئ أساسية هي: احترام حقوق الإنسان، والمساواة، والاستدامة؛ (2) ينظم الأهداف الرئيسية ضمن أربعة أبعاد مترابطة هي: التنمية الاجتماعية الشاملة، والاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية الشاملة، والسلام والأمن؛

تنسيق السياسات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية، وإفساح المجال للاختيار بين الوسائل المقترحة وتكييفها حسب الأوضاع المحلية.

يتضمن الشكل الموالي رسما توضيحيا للإطار المتكامل لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما

بعد عام 2015؛ حيث يركز على المبادئ الأساسية للرؤية، وينظم الأهداف في أربع فئات، ويوزع الوسائل المقترحة في أربع فئات كما يلي:

الشكل 04: الإطار المتكامل لخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015



المصدر: فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد 2015، المستقبل الذي نريد للجميع –تقرير إلى الأمين العام–، نيويورك، 2012، ص23.

VI النتائج والتوصيات

يتبين مما سبق أن التنمية المستدامة نهج حياة وأسلوب معيشة وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة شمولية تكاملية؛ من خلال استخدام أسلوب النظم الكلية والفرعية، وما يربطها من علاقات وتفاعلات، وما يترتب عليها من نتائج وعمليات تغذية راجعة في التعامل مع مشكلات المجتمعات الإنسانية؛ ذلك أن وضع حل لكل مشكلة على انفراد غير كاف ولم يؤد إلى تحقيق أهداف التنمية في كثير من المجتمعات في ظل مفاهيم التنمية المختلفة كما حدث في عقود التنمية الماضية.

إن تطبيق فلسفة التنمية المستدامة يعني أننا مطالبون، بوصفنا سكانا وصناع قرار، بتغيير اتجاهات سيرنا ولتكن في اتجاهات ثلاث رئيسية:

المحافظة على البيئة؛ ☐

تحقيق نمو اقتصادي معقول؛ ☐

تحقيق العدالة الاجتماعية. □

إن السير في هذه الاتجاهات بشكل متوازن وعقلاني سيقودنا إلى تحسين مستويات وضمن حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة.

ومنه نصل إلى النتائج والاقتراحات الآتية:

✓ يشير علماء البيئة بأن علماء الاقتصاد بحاجة للمزيد من الاهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية؛

✓ إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يستلزم إحراز تقدم في الأبعاد المذكورة سابقا الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية؛ حيث هناك ارتباط وثيق بين هذه الأبعاد المختلفة؛

✓ بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المشكلة الرئيسة التي بقيت هي الحاجة إلى تحديد مؤشرات تمكن من قياس مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، وهذا ما يترتب عليه اتخاذ القرارات الوطنية والدولية حول السياسات؛

✓ التنمية المستدامة ليست وصفة جاهزة للتطبيق وإنما هي برنامج عمل يوضع من قبل كل دولة، طبقا لما هو متاح لها من مصادر الثروة الطبيعية والمالية والبشرية، وما يؤثر فيها سواء من داخلها كالنمو السكاني والفقر والأمية أو من الخارج كالعولمة وتحرير التجارة الخارجية والتكتلات الاقتصادية الضخمة؛

✓ إن التنمية المستدامة بأبعادها هي البديل الوحيد المتاح لمواكبة ما يجري في العالم ومواجهة حاجات كل شعب من الشعوب. فتحقيق التنمية المستدامة يستوجب وضع إستراتيجية تقرر في أي اتجاه يسير النمو الاقتصادي ليحقق أكبر قدر ممكن من الإفادة من مصادر الثروة الطبيعية والبشرية، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية اللازمة للارتفاع بمستوى حياة الإنسان مع المحافظة على البيئة بكل المكونات؛

✓ رصد وتقييم عملية التنمية بصورة منهجية بإجراء استعراضات منتظمة لحالة تنمية الموارد البشرية والأحوال والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية، وحالة

البيئة والموارد الطبيعية على أن يستكمل ذلك من خلال استعراضات سنوية
للبيئة لتقييم منجزات التنمية المستدامة بواسطة القطاعات والإدارات
الحكومية المختلفة.

VII المراجع

- (1) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص19.
- (2) سحر قدوري الرفاعي، "التنمية المستدامة -المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة-"، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2007، ص21.
- (3) مصطفى طلبة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، 2006، ص 349-348.
- (4) المصدر نفسه.
- (5) المرجع السابق، ص 350-351.
- (6) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، مرجع سابق، ص 21.
- (7) المصدر نفسه.
- (8) حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، دكتوراه مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 30.
- (9) مصطفى طلبة، مرجع سابق، ص 357.
- (10) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، المصدر نفسه.
- (11) حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص 32.
- (12) انظر: ريدة ديب وسليمان مهنا، "التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، مجلد 25، ع 1، 2009، ص 2.
- (13) مطانيوس مخول وعدنان غانم، نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، جامعة دمشق للعلوم الهندسية، مجلد 25، ع 2، 2009، ص 38.
- (14) المرجع السابق، ص 39.
- (15) صالح عمر فلاح، "التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر في الجنوب"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس -سطيف، ع 3، 2004، ص 6.
- (16) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، مرجع سابق، ص 30، 31.
- (17) زمران كريم، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع 7، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2010، ص 196، 197.

- (18) فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروية، "التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية"، في المؤتمر العلمي الدولي بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2008، ص 5-9.
- (19) مؤتمر العمل الدولي، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، التقرير الخامس، مكتب العمل الدولي جنيف، الدورة 2012-2013، ص 1.
- (20) صالح عمر فلاح، مرجع سابق، ص 10.
- (21) راجع: بوعشة مبارك، "التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم"، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 07 و 08 أبريل 2008، ص 7-11.
- (22) في الموقع الإلكتروني: <http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=18555>
- (23) مصطفى طلبة، مرجع سابق، ص 455.
- (24) صالح عمر فلاح، مرجع سابق، ص 11.
- (25) المرجع السابق، ص 12.
- (26) بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص 10.
- (27) صالح عمر فلاح، مرجع سابق، ص 13.
- (28) بوعشة مبارك، مرجع سابق، ص 10-11.
- (29) عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد أبو زنت، مرجع سابق، ص 40.
- (30) المرجع السابق، ص 47-50.
- (31) بالاعتماد على: فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد 2015، المستقبل الذي نريد للجميع -تقرير إلى الأمين العام-، نيويورك، 2012، مطبوعات مكتب العمل الدولي، في الموقع الإلكتروني: www.ilo.org.